Distribution: Restricted
Original: English

EB2003/79/R.23
البند 12(جـ) من جدول الأعمال

23 July 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2003

مملكة بوتان

مذكرة رئيس الصندوق

تقرير عن تحول برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية من برنامج يتبع الآلية الإقراضية المرنة إلى برنامج اعتيادي لا يتبع الآلية الإقراضية المرنة

1 - تمت المصادقة على برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية (القرض 512-BT) في سبتمبر/أيلول 1999 بحيث يمول باتباع الآلية الإقراضية المرنة، وغدا نافذ المفعول في مايو/أيار 2000. وكان مقررا للبرنامج أن ينفذ على مدى 8 سنوات على مرحلتين مدتهما 3 و5 سنوات على التوالي.

2 - تعرض البرنامج لبعض التأخيرات الأولية في كل من التنفيذ والصرف من الأموال المخصصة له. وقد استمرت هذه التأخيرات على فترة طويلة من السنة الثانية لتاريخ نفاذ مفعوله. إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ وصاعدا تسارع التنفيذ والصرف بصورة مطردة، ومع امتداد بدايات العام 2003، كان تنفيذ البرنامج سابقا للجدول الزمني المقرر له. فقد تم سحب معظم أموال قرض الصندوق المخصصة "للمرحلة الأولى" (3.98 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) علاوة على ذلك فقد استمرت طلبات السحب بالورود من الحكومة. وكانت الإنجازات المادية للبرنامج مثيرة للإعجاب هي أيضا، كما ورد في استعراض المرحلة الأولى منه. فقد استكملت معظم البنى الأساسية المادية المساندة للبحوث والإرشاد، وكان العمل المنجز من نوعية جيدة على وجه العموم. وكان يتوقع لتنمية مخططات الري أن تسهم في المزيد من إنتاج الأغذية. وكذلك تم اتباع تدريب الموظفين في البرنامج بصورة نشطة. وأظهر البرنامج نتائج واعدة

Document #: 339564
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

على المستوى الأسري أيضا إذ بدت معدلات تبني الأسر لعناصر البرنامج عالية/أو أنها تتزايد بحيث أفادت التقارير أن نسبة معتبرة من الأسر زادت من غلاتها ومن إنتاج المواد ذات الصلة بالبرنامج.

3 - وتم الإيفاء إلى حد كبير "بالمحفزات" المتعددة للآلية الإقراضية المرنة للانطلاق إلى المرحلة التالية من البرنامج باستثناء الرصد والتقييم اللذين بقيا ضعيفين. كذلك فقد ثبت أن جمع المعلومات وتنسيق الإجراءات بين الوكالات المنفذة الستة للبرنامج على مستوى الأقسام بقي ضعيفا أيضا، مما أسفر عن تأخيرات في جمع وتجميع كشوفات الإنفاق، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأخيرات في تقديم طلبات السحب إلى الصندوق. وقد تصدت كلا من الحكومة وإدارة البرنامج لمكامن الضعف هذه وأخذ الوضع بالتحسن.

4 - اعتمدت وتيرة تنفيذ البرنامج ووصول الفوائد إلى المجموعة المستهدفة على انعدام حدوث أي انقطاع في تدفق الأموال للإبقاء على زخم التنفيذ. إلا أن إجراءات الصرف بموجب الآلية الإقراضية المرنة لا تسمح بصرف أكثر من المبلغ المخصص للمرحلة الأولى من البرنامج إلى أن تتم المصادقة رسميا على المرحلة التالية منه. ولكي لا تحرم البرنامج من الأموال في تلك الفترة، ولتجنب أية انعكاسات سلبية على المستفيدين منه، قامت الحكومة بتمويل نفقات البرنامج من مواردها الخاصة متجاوزة مخصصات المرحلة الأولى من البرنامج.

5 - خلال عملية الاستعراض التي جرت في الصندوق، بدا واضحا أن النفقات المترتبة على المستوى الميداني والتي قامت الحكومة بتمويلها مسبقا قد فاقت المبلغ المخصص للمرحلة الأولى من البرنامج، وبالتالي لم تعد مؤهلة للسداد في ظل إجراءات الآلية الإقراضية المرنة. وبناء عليه، فإن الآلية الإقراضية المرنة التي كان المقصود بها تعزيز المرونة وتيسير تنفيذ البرنامج قد غدت على العكس من ذلك عائقا في وجه استدامة التنفيذ. وبدا واضحا أن المضي قدما في تنفيذ البرنامج في ظل الآلية الإقراضية المرنة من شأنه أن يحرمه من الأموال التي هو بأشد الحاجة إليها وبالتالي فإنها ستؤثر سلبيا على البرنامج والمستفيدين منه وستزعزع الثقة بالبرنامج وبالصندوق نفسه على المستوى القاعدي. إضافة إلى ذلك فالحكومة لم تكن لتسدد النفقات التي قامت بتمويلها مسبقا.

6 - وبالنظر لما ورد أعلاه، فقد تقرر في هذه الفترة إيلاء الاهتمام الأساسي لاحتياجات ومصالح البرنامج والمستفيدين منه. علاوة على ذلك، فقد كان ملائما للصندوق أن يبدي استعداده للاستجابة والمرونة في التأقلم مع الظروف المتغيرة والتعلم من الخبرات المنبثقة. وبناء على هذه الاعتبارات، وعلى المداولات والمشاورات المكثفة التي جرت في الصندوق، تقرر أنه قد يكون من المناسب معاملة البرنامج من الآن وصاعدا على أنه برنامج اعتيادي من برامج الصندوق التي لا تتبع الآلية الإقراضية المرنة وإعلام المجلس التنفيذي بذلك.